الصباح الاقتصادية
12
العدد 2940 - السنة العاشرة
الإثنين 23 ربيع الأول 1439 - الموافق 11 ديسمبر 2017
Monday 11 December 2017 - No.2940 - 10th Year

المؤشرات تواصل الهبوط بسيولة متدنية

بورصة الكويت تستعد لتقسيم السوق

البورصة تترقب التقسيم

خطوة جديدة تتخذها بورصة الكويت، تسهم بشكل كبير في تعزيز مكانتها ومنافستها للأسواق الإقليمية والعالمية، وتحدث نقلة نوعية في طبيعة التداول، وذلك من خلال تقسيم السوق إلى ثلاثة هم السوق الأول، والسوق الرئيسي، وسوق المزادات.

تقوم شركة بورصة الكويت حاليا باتخاذ الإجراءات اللازمة، للقيام بتطوير البنية التحتية للسوق، والتأكد من سلامة الإجراءات المختلفة مع الجهات المعنية قبيل الإعلان عن تقسيم السوق رسميا خلال الأسابيع القليلة القادمة.

ومن خلال تقسيم السوق، تسعى بورصة الكويت لاحداث إنتعاشة عن طريق زيادة نسبة الأسهم المتداولة وبالتالي زيادة السيولة، وكذلك توفير منصة استثمار جاذبة وهو ما يعد من أبرز التحديات التي تواجه البورصة في الوقت الحالي.

وسوف تتم عملية تقسيم السوق ضمن معايير محددة لكل سوق ترتكز على السيولة، والقيمة السوقية، والسعر إلى القيمة الإسمية، والسنوات التشغيلية بالإضافة الى الافصاح والالتزام بضوابط وشروط الإدراج.

السوق الأول

حيث يعتبر «السوق الأول» من ضمن الاسواق الثلاثة التي تشكل بورصة الكويت حسب نظام التقسيم الجديد الذي يضمن شفافية أعلى، هو سوق النخبة الذي يعد أفضل الأسواق التي أوجدتها بورصة الكويت، وهو يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة الى الكبيرة. وتخضع الشركات في مؤشر السوق الأول إلى مراجعة سنوية وذلك لمعرفة مستوى أدائها ومستوى التداول في اسهمها في بورصة الكويت خلال عام كامل ليحدد بعد ذلك تصنيفها للعام المقبل إن كانت ستبقى ضمن «السوق الأول» ام انه سيتم إعادة تصنيفها إلى «السوق الرئيسي» أو «سوق المزادات». كما تكون الشركات المصنفة في «السوق الأول» من ضمن مؤشر السوق الأول والمؤشر العام للسوق.

السوق الرئيسي

أما بالنسبة «للسوق الرئيسي» فهو السوق الذي تدرج ضمنه الشركات التي لا تتأهل «للسوق الأول». ولكن لديها سيولة تجعلها قادرة على التداول ضمن «السوق الرئيسي» وتتوفر لديها عادة شروط الادراج الأساسية، كما أن الشركات المدرجة في هذا السوق تخضع إلى مراجعه سنوية لتقييم مستوى أدائها في تداولات بورصة الكويت، فإذا استوفت شروط «السوق الأول» فذلك يؤهلها للانضمام إليه، أما إذا كان أداؤها في تراجع ولم تستوفي شروط «السوق الرئيسي» فإن هذا يعرضها لإعادة تصنيفها إلى سوق المزادات، كما تجد الشركات المصنفة في «السوق الرئيسي» ضمن مؤشر «السوق الرئيسي»، والمؤشر العام للسوق.

سوق المزادات

أما السوق الثالث ((سوق المزادات)) فهو السوق الذي يضم الشركات المدرجة في البورصة و التي لم تستوفي شروط السوق الأول أوالسوق الرئيسي، هذا وتصنف في سوق المزادات الشركات ذات السيولة المتخفضة قليلة التداول من حيث العرض والطلب بغض النظر عن قيمتها السوقية، فالشركات المصنفة بهذا السوق لا تستوفي شرط السيولة وعليه لا تطبق الحدود السعرية على الأسهم المدرجة بهذا السوق، ولا يوجد لها مؤشر خاص بها، ولا تجدها ضمن المؤشرات الأخرى، كما تقوم الشركات المدرجة في سوق المزادات بعقد مزادات يومية لتركيز مستوى السيولة.

الجدير بالذكر أن هناك العديد من الأسواق التي تتبنى هذا النظام، مثل بورصة لندن وبورصة فرانكفورت وبورصة ناسداك، وجميعها أسواق عريقة لها تجربة مميزة استفادت من نظام الأسواق المقسمة.

و منذ تأسيسها تمكنت بورصة الكويت من تحقيق العديد من الإنجازات الهامة وغير المسبوقة، كان آخرها وأبرزها ترقية البورصة الى سوق ناشئ من احدى المؤسسات العريقة في تصنيف اسواق المال العالمية وهي (FTSE Russel) والتي قامت باستطلاع آراء مؤسسات عالمية وإقليمية كبرى أكدت على تحقيق البورصة لخطوات هامة وحقيقية نحو تحسين بيئة التداول بالكويت، كما نجحت شركة بورصة الكويت في إطلاق العديد من المبادرات التي مكنتها من توسيع نطاق ما تقدمه من منتجات وخدمات خلال وقت وجيز هذا إلى جانب سعيها نحو تعزيز مبدأ الشفافية تعزيزا لمكانتها الرائدة على مستوى المنطقة.

استمرار هبوط المؤشرات

اقفلت المؤشرات الرئيسية الثلاثة للبورصة أمس في المنطقة الحمراء بسيولة متدنية جدا والتي لم تصل الى المليون دينار الا بعد تجاوز ساعة ونصف الساعة منذ بداية الجلسة مما ترتب عليه انخفاض حاد في الاحجام والذي وصل الى ادنى المستويات خلال هذا العام ، وقد يعود السبب وراء ذلك هو عملية الترقب للتشكيل الحكومي المنتظر حسب بعض المصادر المطلعة على ان تكون خلال اقل من 24 ساعة الامر الذي ادى الى التداولات الضعيفة ، بالاضافة الى الضغوطات والعوامل الجيوسياسية التي مازالت مسيطرة على الاجواء العامة للمنطقة بداية من الازمة الخليجية ونهاية الى تصريحات الرئيس الامريكي حول قضية نقل السفارة الامريكية للقدس والاعتراف فيها كعاصمة لإسرائيل .

الجدير بالذكر ان انخفاض السيولة وتراجع الاحجام يعتبر متاح جيد للاسهم الخاملة التي تسببت بالضغط على المؤشر السعري تحديدا لتعمق من جراحه حيث وصل الهبوط في هذه الجلسة الى 6130 اي بهبوط تجاوز 55 نقطة الا انه سرعان ما تدخلت الاسهم الخاملة ذاتها في تعديل وتقليص الخسائر للمؤشر السعري ويتضح لنا ذلك من خلال التركيز على اجمالي السيولة وتوزيعها حيث ان اكثر من 85% من اجمالي السيولة توزع على 8-9 اسهم فقط وكان معظمها من الاسهم القيادية والتي كانت تداولتها على انخفاضات محدوده وهو مايفسر لنا النسب البسيطة بالتراجعات بالنسبة لمؤشري كويت15 والوزني خاصة حين نقارنها بالمؤشر السعري وتراجعاته اثناء الجلسة او حتى في نهايتها

فنيا .. المؤشر السعري مازال يحاول المحافظه على مستوى الدعم 6140 والذي كلما هبط عنه يضغط من الاسهم الخامله تجده يرتد صعودا ليقفل فوق هذا المستوى الا ان هذه الارتدادات اذا لم تكن مصحوبه بسيولةكبيره تجعل من هذا الارتداد يستمر الى مستويات المقاومة ليتمكن من تجاوزها والاسيستمر السلوك المتذبذب بهبوط وصعود كبيره دون سيولة بسبب الاسهم الخاملة – لذلك من المتوقع ان يتم اختراق المقاومة 6230 حين نجد عمليات دخول واضحة تنعكس بدورها على معدلات السيولة اليومية واحجامها لتعطي ثقه اكبر للمتداول باستمرار الصعود للوصول الى مستوى 6355 كهدف قريب على المدى المتوسط مالم يتم كسر مستوى 6130 والذي يمثل دعم سابق كما ذكرنا في بداية حديثنا والذي بفقدانه سيستمر الهبوط الى مستوى 6027 وهي ادنى نقطة تم الارتداد منها هذا العام .

الوزني هو الاخر يواجه مقاومة عند 404 والذي كلما اقترب منها عاود اداجه هبوطها بسبب ضعف السيولة والتي تحتاج تركيز عالي للاسهم القيادية ذات التاثير الاقوى والاكبر على حركته ليتمكن من تجاوزها والوصول الى مستوى 418 كهدف قريب ومن ثم الانتقال الى مستوى 435 اذا استمر الزخم على تلك الاسهم ، اما الدعم الحالي فيكمن عند النقطة 390 ثم 383 وكسرها يعني استمرار الهبوط الامستوى 373 وهومستوى هام وحساس للفتره المقبلة .

كويت 15 والذي له نصيب الاسد من اجمالي سيولة هذا العام حيث كانت متركزه على الاسهم القيادية والتي يندرج معظمها تحت مؤشر كويت15 يعاني ايضا من المقاومة 903 والتي ما ان تم اختراقها سيواصل صعوده الى مستوى 930 ثم 960 كاهداف مضاربية على المدى القصير ، وان الدعم الذي يحظى فيه هذا المؤشر عند 887 ثم 878 وكسره يعتبر اشاره سلبية على استمرار الهبوط واستهداف مستوى 860 وهي ادنى نقطة تم الارتداد منها منذ منتصف هذا العام

وسيستمر هذا السلوك المتذبذب والمتراجع في السيولة والاحجام حتى تتضح الرؤية بشكل اكمل للتشكيل الحكومي الجديد والذي من خلاله ممكن ان يعطي نظرة تفاؤلية للمحافظ والصناديق والشركات الاستثمارية عن بدء مرحلة نوعية جديدة والتي قد تتشكل من خلال التطلعات الجديدة للحكومة الجديدة.

على هامش الاجتماع الـ99 لمجلس وزراء منظمة «أوابك»

المرزوق: الكويت في المراحل النهائية لاعتماد أسعار الغاز المستورد من العراق

- الاتفاق ينص على استيراد 50 مليون قدم مكعبة من الغاز كمرحلة أولى تصل إلى 200 مليون يومياً لمدة 10 سنوات

أعلن وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق الاتفاق مع العراق على استيراد 50 مليون قدم مكعبة من الغاز كمرحلة أولى لتصل فيما بعد إلى 200 مليون قدم يوميا لمدة 10 سنوات موضحا ان الجانب العراقي وعد بزيادة تلك الكميات لاحقا.

وأوضح المرزوق في تصريح للصحفيين على هامش الاجتماع الـ99 لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ان الكويت في المراحل النهائية لاعتماد أسعار الغاز المستورد من العراق مبينا ان استيراده لن يكون بشكل فوري وإنما سيكون هناك ترتيبات لمد خط أنابيب جديد.

وأضاف ان الخط الحالي قديم نوعا ما وسيتم تجديده وبناء مرافق لتنقية الغاز قبل دخوله إلى منظومة الغاز الكويتية.

وأشار إلى وضع حجر الأساس لمشاريع الزور وتدشين مشروع الزور ومرافق الغاز المسال يوم الخميس الماضي والتي من المتوقع ان يتم الانتهاء منها في نهاية 2019 مؤكدا ان مرافق الغاز المسال في منطقة الزور ستكفي احتياجات الكويت لمدة 30 سنة مقبلة.

عصام المرزوق

- هناك دراسة سيتم إعدادها من قبل اللجنة الفنية لمراجعة خفض إنتاج النفط خلال يونيو المقبل

- اللعيبي: وفد من وزارة النفط العراقية سيزور الكويت الأسبوع المقبل لوضع اللمسات الأخيرة للاتفاق

وذكر ان مرافق استيراد الغاز المسال في منطقة الزور عبارة عن لمان خزانات لتخزين الغاز لتستوعب ناقلات الغاز التي تصل أعماقها إلى 17 مترا مبينا أن تلك المرافق تكفي لحاجة دولة الكويت المستقبلية.

وأوضح أن هناك دراسة سيتم إعدادها من قبل اللجنة الفنية لمراجعة خفض إنتاج النفط خلال يونيو المقبل على أن يكون هناك اجتماعات شهرية واجتماع كل شهرين للجنة سيتم خلالها «مناقشة خفض الأسعار ووضع آلية للخروج من اتفاقية خفض الإنتاج».

وقال إن الاجتماع الوزاري لـ(أوابك) تطرق إلى تقارير المكتب الفني واعتماد الميزانية للمنظمة للسنة المقبلة كما تم اختيار دولة الإمارات للرئاسة في الدورة المقبلة كما تم اعتماد الاجتماع المقبل في ديسمبر المقبل بالكويت.

وحول أسعار النفط توقع المرزوق أن تشهد توازنا في الربع الأخير من 2018 وستستقر عند مستوياتها الحالية لاسميا بعد قرار تمديد إتفاق خفض الإنتاج الأخير بين منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجي النفط من خارجها حتى نهاية عام 2018.

من جانبه قال وزير النفط العراقي جبار اللعيبي إن الكويت والعراق قطعتا شوطا كبيرا حول استيراد الغاز العراقي مشيرا إلى أن هناك مفاوضات نهائية حول الأسعار وسيتم التوصل إلى اتفاق قريبا.

وأضاف اللعيبي في تصريح مماثل أن وفدا من وزارة النفط العراقية سيأتي للكويت الأسبوع المقبل لوضع اللمسات الأخيرة للاتفاق لافتا إلى أن موعد التوقيع سيرتبط ببعض الأمور اللوجستية والأسعار.

وحول أسعار النفط توقع اللعيبي أن تدور حول 60 دولارا للبرميل لافتا إلى أن بلاده تنتج 4ر350 مليون برميل يوميا ومن المتوقع أن تبلغ 5 ملايين برميل في النصف الثاني من العام المقبل.

وحول الاتفاقية التي وقعتها بلاده مع إيران أمس الأول قال اللعيبي إنه تم التوصل مع إيران على تصدير ما بين 30 و 60 الف برميل يوميا مقابل أن يقوم الجانب الإيراني بالتصدير للعراق نفس الكميات في مرافق التصدير الجنوبية وذلك لتجاوز العقبات اللوجستية التي تواجه إيران في الجهة الشمالية.

وحول حقل كركوك العراقي أفاد بأن بلاده وقعت مذكرة تفاهم مع شركة (بي بي) لتقييم وضع حقل كركوك وزيادة الإنتاج وتحسين مكامن الحقل مشيرا إلى أن وصول حقل كركوك لإنتاج 700 الف برميل يوميا يعتمد على الدراسات التي ستقوم بها شركة (بي بي).

45 قرضاً بقيمة 833 مليون دينار

البدر: مصر تحتل المرتبة الأولى في قائمة الأكثر استفادة من مشاريع «الصندوق الكويتي للتنمية»

قال مدير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر ان الصندوق قدم قروضا مباشرة ومنحا لتمويل الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية للمشاريع التنموية في 107 دول.

وأضاف البدر أن ما يقوم به الصندوق من خلال مساعداته التنموية للدول يأتي استكمالا لدور سياسة الكويت الخارجية في تعزيز اقتصاديات الدول الصديقة والشقيقة.

وأوضح ان الغرض من إنشاء الصندوق هو مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها لافتا إلى أن أي مشروع ممول لأي دولة هو دافع لها بأن تطور من نفسها وتعزز اقتصادها وتكون قادرة مستقبلا على تحقيق التنمية لشعوبها.

واشار الى ان مصر تحتل المرتبة الأولى في قائمة أكثر الدول المستفيدة من مشاريع الصندوق التنموية الممولة بنحو 45 قرضا وبقيمة 833 مليون دينار كويتي (نحو 2ر8 مليار دولار أمريكي).

وذكر ان هناك مساعدات مقبلة لمصر لتطوير شبه جزيرة سيناء من قبل الصندوق وبالتعاون مع العديد من المنظمات والمؤسسات التنموية العربية الأخرى لتطوير قطاعات الاسكانية والتعليمية والصحية بها.

عبدالوهاب البدر

وبين البدر ان رأس مال (الصندوق الكويتي للتنمية) الحالي يقدر بنحو ملياري دينار كويتي (نحو 6ر6 مليار دولار) في حين تقدر الموجودات بنحو خمسة مليارات دينار (نحو 5ر16 مليار دولار).

وأكد ان اهم ما تتسم به القروض التي يقدمها الصندوق انها ميسرة وتهدف الى مساعدة الدول النامية في تمويل مشاريعها الانمائية و في تنفيذ برامج التنمية فيها ولا تخضع لشروط سياسية من قبل الكويت.

وأوضح ان تمويل المشاريع يجب ان يكون مزودا بدراسة جدوى فنية واقتصادية مفصلة فضلا عن تأكيد جدوى المشروع من خلال حساب العائد الاقتصادي الداخلي مع تحليل لحساسية هذا العائد تجاه المتغيرات المتوقع حدوثها.

وذكر أن المشاريع الممولة تتوزع في العديد من القطاعات منها الزراعية والصحية والنقل والكهرباء والتعليم علاوة على المساهمة في مكافحة ونفشي الامراض والأوبئة.

ولفت الى ان مساهمة دولة الكويت ممثلة بالصندوق الكويتي للتنمية في مجال مكافحة الأمراض تعود إلى عام 1974 حين ساهم الصندوق في تمويل برامج مكافحة وباء عمى النهر (الأول والثاني).

وقال البدر ان عام 2005 شهد تغييرا في بعض قوانين الصندوق حيث اتيح له المساهمة في تعزيز التنمية في البلاد مشيرا الى مساهمة الصندوق في اصدار سندات لبنك الائتمان الكويتي بقيمة 500 مليون دينار كويتي (نحو 6ر1 مليار دولار) للمساهمة في حل القضية الاسكانية.

يذكر ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية تأسس باعتباره صندوقا ماليا كويتيا في 31 ديسمبر عام 1961 بهدف توفير وإدارة المساعدات المالية والفنية للدول العربية والنامية دعما لسياسة الكويت الخارجية وتعزيز مكانتها العالمية.

وبدأ نشاط الصندوق برأسمال قدره 50 مليون دينار ثم تضاعف بعد عامين الى 100 مليون وقامت حكومة الكويت خلال الفترة من (1962/1961) إلى (1986/1985) بدفع مبلغ 970 مليون دينار من رأس المال المقرر وتمت تغطية باقي رأسمال الصندوق من موارد الصندوق الذاتية بعد أن أصبح رأسماله مدفوعا بالكامل في السنة المالية 98/97.

«التخطيط والتنمية»: آلية جديدة لاختيار مشاريع الخطة التنموية

قال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتية الدكتور خالد مهدي ان الأمانة بصدد استخدام آلية جديدة لاختيار مشاريع خطة التنمية بهدف تحسين صنع القرار في تحديد واختيار تلك المشاريع.

وأضاف مهدي في كلمته خلال ورشة عمل نظمتها الأمانة بالتنسيق مع وزارة المالية والهيئة العامة للصناعة حول (دراسات الجدوى المتعلقة في المشاريع الحكومية) ان تلك الآلية ستتيح اختيار المشاريع ذات العوائد الاقتصادية مما سيحقق الرؤية الأميرية السامية بتحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري.

وأوضح ان هذه الآلية تتمثل في استخدام أحد الأنظمة والبرامج المستخدمة على مستوى العالم مبينا ان الورشة ستساهم في إعداد طاقم مدرب على استخدام برنامج (كومفار) في إعداد وادخال مشاريع خطة التنمية ليتسنى لهم تدريب الكوادر المعنية في قطاع التخطيط والمتابعة بالامانة والجهات الحكومية الأخرى. وذكر ان هذا التوجه سيساهم في حدوث ترشيد علمي لميزانية دولة الكويت الخاصة المعنية بالمشاريع التنموية. بدوره قال المستشار في مكتب وزير المالية الدكتور أحمد الكواز في كلمة مماثلة ان البرنامج يهدف إلى تعزيز دور تقييم المشروعات المحلية من خلال "فترة" المشروعات للتأكد من جدواها المالي والاقتصادي حتى لا تكون المشاريع على المدى الطويل عبئا على الموازنة العامة للدولة.

وأفاد الكواز ان البرنامج المذكور معروف دوليا وتم إعداده من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية منذ سنوات موضحا ان الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط قامت بتوفير الاصدار المتعدد الاستخدامات من هذا البرنامج.